

إدارة بايدن تفصل بين محادثاتهما مع طهران وبرنامج الانتخابات الإيرانية

وقال مالي "نعتقد أن مفاوضات مباشرة أكثر فعالية وتسمح بتفادي سوء التفاهم، لكن الجوهر أهم من الشكل بنظرنا"، ملححا إلى أن مفاوضات غير مباشرة بوساطة أوروبية ربما، قد تسمح في نهاية المطاف ببدء المفاوضات.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في إيران وتراجع شعبية التيار الإصلاحى بسبب العقوبات الأمريكية أساسا، يبدو الملف النووي عنصرا مؤثرا في تدارك الإصلاحيين هزيمة الانتخابات التشريعية العام الماضي أمام المحافظين. ويراهن الإصلاحيون في إيران على انفتاح بايدن لحسم الخلاف النووي مع الولايات المتحدة قبل انتخابات الرئاسة، لكن في ظل التجاذب بين طهران وواشنطن حول من يجدر به الإقدام على الخطوة الأولى للعودة إلى اتفاق 2015، تبدو العقوبات الأمريكية ومسألة رفعها من عدمه، مؤثرة في المسار الانتخابي.



روب مالي

لن نسرع الأمور أو نبطئها بسبب الانتخابات الإيرانية

ويريد المحافظون قطع الطريق على أي مفاوضات قد يدخل فيها الرئيس الإصلاحي حسن روحاني مع بايدن، وذلك بهدف تقليل فرص فوز القوى الإصلاحية المعتدلة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية.

وغالبا ما يتهم المحافظون الإصلاحيين بعدم الفعالية لاسيما في مواجهة أزمة اقتصادية سببها الأساسي العقوبات الأمريكية، في حين تعتبر الحكومة الإصلاحية أن أعضاء البرلمان يقومون بكل ما في وسعهم لقرعة جهودها الدبلوماسية.

ويريد المحافظون أيضا إلغاء العقوبات، لكن في آن واحد يرغبون في عرض فترة حكم روحاني لثمان سنوات بأنها "وقت ضائع" وبالتالي يحاول المحافظون تحقيق إلغاء للعقوبات ليس من خلال اتفاقية، وإنما عبر المواجهة مع الولايات المتحدة أو مع حلفائها في المنطقة.

ويقول السفير الفرنسي السابق لدى طهران فرانسوا نيكولو إن "روحاني ظهر المصلحة في انتصار دبلوماسي بعيد البريق إلى ولايته التي ستراف عن الانتهاء". ويضيف أنه في حال رفع العقوبات "سيستعيد تياره السياسي، الوسطي والمعتدل، بعضا من رونقه".

تعبئة أممية لمواجهة المجاعة

نيويورك - حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الخميس مجلس الأمن من مخاطر موت الملايين جوعا في العالم في حال لم تتخذ "خطوات فورية".

وقال خلال اجتماع في مجلس الأمن حول الرابط بين الجوع والأمن تنظمه الولايات المتحدة إن "القلبات المناخية وجائحة كوفيد - 19" تفاقم هذه المخاطر، موضحا أنه في 30 بلدا "بات" أكثر من 30 مليون شخص قريبين من المجاعة".

وأضاف "رسالتي بسيطة: في حال لم تؤمنوا الغذاء للناس نؤججون النزاعات"، منتقدا مسؤولية الإنسان في التسبب بالمجاعة. وأكد أن "توقعات العام 2021 تشير إلى الاستمرار في هذا الاتجاه المخيف"، موضحا أن ذلك "يثبت أن أزمات الجوع تتفاقم وتنتشر في منطقة الساحل والقرن الأفريقي وتتسارع في جنوب السودان واليمن وأفغانستان".

وأضاف "تقاديا لكافة ستلحق 34 مليون امرأة ورجل وفتاة وصبي" وجهت الأمم المتحدة ووكالاتها نداء "لتحرك عاجل" لتأمين "موارد إضافية بقيمة 5.5 مليار دولار".

وأعلن عن تشكيل "فريق خاص رفيع المستوى للوقاية من المجاعة" في الأمم المتحدة في نيويورك سيساهم فيه ممثلون من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

واشنطن - أعلن الموفد الأميركي روب مالي أن الولايات المتحدة لن "تتراجع" للتفاوض مع إيران من أجل التوصل باي ثمن إلى اتفاق حول الملف النووي قبل الانتخابات الإيرانية في يونيو، فيما تبدو تسوية الخلاف النووي عنصرا مؤثرا في نتائج انتخابات الرئاسة.

وقال الموفد الخاص في أول تصريحات يبدى بها منذ أن عينه الرئيس جو بايدن في أواخر يناير "لا نعتزم تكييف وتيرة محادثاتنا مع الانتخابات الإيرانية. ما يحدد الوتيرة هو إلى أي مدى يمكننا أن نصل، بما يتوافق مع الدفاع عن مصالح الأمن القومي الأميركي". وأضاف "بكلام آخر، لن نسرع الأمور أو نبطئها بسبب الانتخابات الإيرانية".

وقام الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في 2018 بسحب بلاده أحاديا من الاتفاق المبرم بين إيران والدول الكبرى والرامي إلى منع الجمهورية الإسلامية من امتلاك قنبلة ذرية، معتبرا أن النص غير كاف، وأعاد فرض العقوبات الأمريكية عليها.

وبعد عام من ذلك، بدأت إيران بالتراجع تدريجيا عن العديد من الالتزامات الأساسية في الاتفاق المبرم في فيينا العام 2015 بينها وبين كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين والمانيا.

وأبدت إدارة بايدن استعدادها للعودة إلى الاتفاق، مشترطه بداية عودة إيران إلى التزاماتها. في المقابل، تشدد طهران على أولوية رفع العقوبات، مؤكدة أنها ستعود إلى التزاماتها في حال قامت الولايات المتحدة بذلك.

لكن الرئيس الديمقراطي محاصر بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه. فالمؤيدون يحضونه على الإسراع حتى لا يضطر بعد الانتخابات إلى التعاطي مع قيادة جديدة أكثر عداء لحوار مع واشنطن، فيما يدعو المعارضون لعدم تقديم أي تنازل قبل قيام طهران بخطوات فعلية.

وفي رسالة وجهت الثلاثاء إلى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، طالب سبيغون نائبا جمهوريا وسبيغون نائبا ديمقراطيا إدارة بايدن بالتفاوض على اتفاق أوسع نطاقا وأكثر صرامة مع إيران. غير أن بايدن يقول إنه يريد العودة أولا إلى اتفاق 2015، واعتماده نقطة انطلاق للتفاوض على التزامات "أقوى وأكثر استدامة".

وتدعو واشنطن إلى عقد لقاء مباشر لبدء مفاوضات حول العودة المتبادلة إلى الاتفاق، فيما تشترط إيران رفع عقوبات مفروضة عليها.

الغموض يلف استراتيجية واشنطن لمكافحة الإرهاب في أفريقيا

الولايات المتحدة تدرج فرعي داعش في موزمبيق والكونغو على قوائم الإرهاب



تقليص القوات الأميركية في أفريقيا مغامرة

وفي منطقة الساحل، تعتبر واشنطن حلقة أساسية لقوة برخان الفرنسية، وتقدم معلومات استخباراتية وعمليات استطلاع عبر طائرات مسيرة وعمليات التزود بالوقود جوا، وهي مهام تبلغ كلفتها السنوية 45 مليون دولار.

وتعتبر فرنسا أن خفض عمليات وزارة الدفاع الأميركية (البنيتاغون) في أفريقيا سيرقل الجهود ضد المجموعات الجهادية، وخصوصا في منطقة الساحل. وتعد برامج التعاون الأمني الأميركية في أفريقيا ضرورية لبناء قدرات القوات الشريكة المكلفة بعمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة. ولكن بعدما يقرب من عقدين من عمليات الانتشار المستمرة، فإن وزارة الدفاع الأميركية تتكافح الآن بشأن كيفية ومكان إعادة تخصيص الموارد، ولا يُنظر إلى أفريقيا على أنها ضرورية.

ودون مستويات عالية من المساعدة الغربية، بما في ذلك دعم الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، فإن العديد من قوات الأمن العاملة في منطقة الساحل تواجه خطر الحدود التي يسهل اختراقها، وسوء الإدارة، وانتشار الاقتصاد غير المشروع، وهي عوامل هيكلية تفضل الفاعلين العنيفين من غير الدول.

على بايدن مكافحة الإرهاب، على اعتبار أن الرئيس الأميركي لم يبد موقفا واضحا من تلك المسائل، وأن عملية مكافحة الإرهاب "يجب أن تقودها الدول الأفريقية في المقام الأول بنفسها وعدم الاعتماد على التعاون العالمي"، وهو ما أكدته معهد الدراسات الأمنية في جنوب أفريقيا.

وتذهب التوجهات الأكثر تفاؤلا إلى أن تعمل إدارة بايدن على طمأنة الحلفاء والأصدقاء الأوروبيين والأفارقة بعدم التخلي عن دعمهم في جهود مكافحة الإرهاب، إذ تُبدي فرنسا قلقا كبيرا تجاه سحب القوات الأميركية من القارة، أو حتى سحب الدعم الأميركي لجهود مكافحة الإرهاب.

والشهر الماضي، أجرى وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن محادثات مع وزيرة الجيوش الفرنسية فلورنس بارلي بشأن الوضع في منطقة الساحل الأفريقي، لكنه لم يقدم أي التزام أميركي إزاء عملية مكافحة الجهاديين في هذه المنطقة.

وأوضح جون كيري، المتحدث باسم أوستن، أن "الوزير لم يقدم أي التزام... لكنه أعرب بوضوح عن امتنانه للعمل الذي تؤديه فرنسا لناحية مكافحة الإرهاب".

إدارة بايدن سوف تسلك نهجا مغايرا يحافظ على الوجود العسكري الأميركي في أفريقيا لمواجهة التهديدات الإرهابية وعدم ترك فراغ أمني/استراتيجي يسمح للنفوذ الصيني والروسي بالتمدد هناك على حساب المصالح الأميركية، في حين يرى السيناريو الثاني أن إدارة بايدن سوف تضي في تبني النهج الحالي لإدارة ترامب في مكافحة الإرهاب، لكن مع إدخال بعض التعديلات على هذه الاستراتيجية.

ويرى مايكل شوركين، كبير علماء السياسة في مؤسسة راند، أن انتخاب بايدن كرئيس للولايات المتحدة قد يقدّم فرصة جيدة لإعادة علاقتها مع أفريقيا.

ويمكن أن تكون محددات سياسة بايدن تجاه أفريقيا في الجانب الأمني والدفاعي: إعطاء أولوية للقرن الأفريقي الذي طالما كان منطقة استراتيجية، ويستضيف القاعدة الأميركية الدائمة الوحيدة في أفريقيا، والمحافظة على أفريكوم التي تمثل المهمة الأساسية في تنسيق البرامج العسكرية العديدة الموجودة بالفعل في القارة.

وثمة قراءات يميل أصحابها إلى الاعتقاد بأنه "على أفريقيا ألا تضع أمالها

منذ توليه السلطة في الـ20 من يناير الماضي عرض الرئيس الأميركي جو بايدن الخطوط العريضة لأبرز تحديات سياسته الخارجية، حيث تأتي إيران والصين وكوريا الشمالية على رأسها، في وقت جاءت فيه مكافحة الإرهاب في أفريقيا، والتي يحذر خبراء من تداعيات تهميشها، خارج أولوياته القصوى.

واشنطن - أدرجت وزارة الخارجية الأميركية فرعي تنظيم داعش الإرهابي بكل من الكونغو الديمقراطية وموزمبيق، ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية الأجنبية، فيما يلف الغموض استراتيجية إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لمكافحة الجهاديين في أفريقيا.

وفي بيان صادر عنها، صنفت الوزارة كذلك قائدي الفرعين "إرهابيين عالميين مصنّفين بشكل خاص"، مشيرة أن "من عواقب هذه الإجراءات حظر جميع ممتلكات ومصالح المصنّفين الخاضعة للولاية القضائية الأميركية".

ومنذ أن قررت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب سحب القوات الأميركية من الصومال، بينما لا يزال نشاط هذه التنظيمات قائما وبشكل تهديدا للمصالح الأميركية في القارة، يُعلق القادة الأفارقة الكثير من الأمل على إصلاح إدارة بايدن ما أفسدته إدارة ترامب في إهمالها للقارة الأفريقية.



جون كيربي

لم نقدم أي التزام لمكافحة الإرهاب في أفريقيا

وفي ديسمبر 2020، أمر ترامب بانسحاب القوات الأميركية من الصومال، والذي اكتمل في يناير 2021 عندما انتقلت إلى كينيا، على الرغم من أن القيادة الأميركية في أفريقيا "أفريكوم" حذرت من صعود حركة الشباب التابعة لتنظيم القاعدة وقدرتها على التكيف مع مواجهة عمليات مكافحة الإرهاب الأميركية.

وتشير التقديرات الراهنة بشأن توجهات إدارة بايدن إزاء استراتيجية مكافحة الإرهاب في القارة الأفريقية إلى وجود سيناريوهين، اولهما يرى أن

الصين تشدد السيطرة على هونغ كونغ

على آخر أمل بتحقيق الديمقراطية في هونغ كونغ. واطلق على الإصلاح الانتخابي شعار "وحدهم الوطنيون يمكنهم أن يحكموا هونغ كونغ".

وهذه العبارة كان استخدمها الزعيم الصيني دينغ هسيابوينغ عام 1984، لطمأنة سكان هونغ كونغ الذين كانوا قلقين من انتهاء التعددية السياسية عند إعادة المدينة عام 1997.

وقال هسيابوينغ آنذاك "إن هذا يعني أن سكان هونغ كونغ هم جزء من الصين وعليهم دعم أزمهرها"، ولكن ليس بالضرورة أن يكونوا موالين للحزب. وقد وعدت الصين بأن تحتفظ هونغ كونغ ببعض الحريات عندما أعادتها لها بريطانيا. ويوجد في المدينة مجلس تشريعي منتخب جزئيا، كما وعدت الصين أيضا بمنح السكان حق الاقتراع العام يوما ما.

واشكئ المتقدنون لسنوات من أن الحريات تتراجع بشكل مطرد. وكثفت بكين عمليات قمع الديمقراطية في المدينة ردا على التظاهرات الضخمة والعنيفة أحيانا، التي شلت الإقليم طوال العام 2019.

وكانت هونغ كونغ تستعد لإجراء انتخابات مباشرة لنصف مقاعد الهيئة التشريعية في المدينة الصيف الماضي، لكنها أرجأتها لمدة عام بسبب فيروس كورونا.

ولمحت لام إلى احتمال حدوث المزيد من التأخير في الانتخابات، في ظل التغييرات التي تخطط لها بكين.

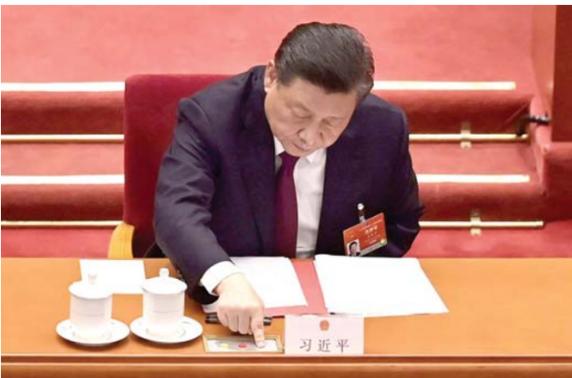
وأوضح نائب المفوض لوزارة الخارجية الصينية في هونغ كونغ سونغ رو، أنه "حين نتحدث عن الوطنية، فإننا لا نتحدث عن حب الصين الثقافية أو التاريخية، بل نتحدث عن حب جمهورية الصين الشعبية الحالية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني".

وأضاف "الوطنيون يجب أن يحترموا الحزب الشيوعي الصيني"، موضحا "سننظر في ما إذا كان المرشحون تنطبق عليهم هذه المعايير". وهذا الإصلاح سيشجع لبكين استبعاد مرشحي المعارضة المطالبين بالديمقراطية، إذ تعتبر أن مثل هذا الإجراء ضروري لإعادة الاستقرار إلى هذا المركز المالي. بينما يرى معارضو النظام الشيوعي أن هذه الخطوة تقضي اعتبار أحد سكان هونغ كونغ "وطنيا".

التغيير يهدف إلى "إعادة المدينة إلى المسار الصحيح". وتقضي التعديلات فعليا على أي فرصة لتأثير المعارضة على نتائج الانتخابات في المستعمرة البريطانية السابقة، التي عادت إلى حكم الصين في 1997 مع التعهد بأن تتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي.

ويقول المحللون إن شرط "الوطنية" المطاط، يزيد من خطر أن يبدأ السياسيون في التنافس على من منهم سيبيدي ولاء أكبر للصين، لا على من منهم لديه أفكار أفضل لإدارة المدينة.

وأوضح مسؤول صيني كبير أن الولا للحزب الشيوعي الصيني، سيكون معيارا أساسيا لتحديد ما إذا بالإمكان اعتبار أحد سكان هونغ كونغ "وطنيا".



شي جين بينغ يقرم الديمقراطية

بكين - وافق البرلمان الصيني الخميس على مسودة قرار بتغيير النظام الانتخابي في هونغ كونغ، على نحو يزيد من تقليص التمثيل الديمقراطي في مؤسسات المدينة، ويضع الية لاختبار مدى ولاء الساسة لبكين.

وتأتي هذه الإجراءات في إطار جهود بكين لتسديد قبضتها على هونغ كونغ، بعد سن قانون للأمن الوطني في يونيو يعتبره منتقدوه أداة لسحق المعارضة. ويحدث هذا بعد احتجاجات مطالبة بالديمقراطية في هونغ كونغ في 2019، اعتبرتها الصين تهديدا لأنها القومية. ومنذ ذلك الحين سُجِن أغلب الساسة والنشطاء البارزين المطالبين بالديمقراطية أو غادروا البلاد.

وقال مكتب الاتصال، وهو مكتب التمثيل الصيني في هونغ كونغ، في بيان "السلطات المركزية نواياها طيبة". وأضاف "نتوقع من جميع قطاعات المجتمع والجماهير بشكل عام، أن تتبنى العمل على تعديل القانون، وأن تقدم اقتراحات حتى تتولد طاقة إيجابية قوية تحت راية الوطنية وحب هونغ كونغ".

وصفّق المشرعون المجتمعون في قاعة الشعب الكبرى، عندما عُرضت على شاشات القاعة نتيجة التصويت على القرار، التي أظهرت موافقة 2895 عضوا وعدم اعتراض أي أحد وامتناع عضو واحد عن التصويت.

وفي بيان منفصل تعهدت كاري لام زعيمة هونغ كونغ "بالدعم القوي"، وأبدت "خالص الامتنان"، وقالت إن